وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، 15 يونيو 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع ترقب السوق لسعر الاحتياطي الفيدرالي الأميركي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف أمس الأربعاء حيث يترقب المستثمرون نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في يونيو والبيانات الاقتصادية الرئيسة من الصين وبيانات حكومية عن مخزونات الخام الأمريكية.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 32 سنتا أو 0.4 بالمئة إلى 74.61 دولارا للبرميل. وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 69.64 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 22 سنتًا أو 0.3٪.

وارتفع كلا الخامين القياسيين بأكثر من 3٪ يوم الثلاثاء على أمل زيادة الطلب على الوقود بعد أن خفض البنك المركزي الصيني سعر الإقراض قصير الأجل. فيما تراجعت الأسعار بنسبة 4٪ يوم الاثنين بفعل مخاوف بشأن الاقتصاد الصيني بعد بيانات اقتصادية مخيبة للآمال الأسبوع الماضي.

وقال كلفن وونغ، كبير محللي السوق في منصة تداول النفط، أواندا، في سنغافورة، «يبدو أن الأموال الساخنة قصيرة الأجل والمضاربون مترددون في رفع الأسعار بسبب البيانات والأحداث الرئيسة الوشيكة مثل الإنتاج الصناعي في الصين، ومبيعات التجزئة، ومؤشر أسعار المساكن لشهر مايو المقرر يوم الخميس».

وارتفعت مخزونات النفط الخام الأمريكية بنحو مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 9 يونيو، وفقًا لمصادر السوق نقلاً عن أرقام معهد البترول الأمريكي يوم الثلاثاء، على عكس متوسط تقدير انخفاض 510 آلاف مليون برميل. ومن المقرر صدور بيانات حكومية عن المخزونات في وقت لاحق من يوم الاربعاء.

كما كان المشاركون في السوق يراقبون عن كثب اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي، والذي لم يتم طرحه

على طاولة رفع أسعار الفائدة المحددة مسبقًا. تعمل زيادة أسعار الفائدة على تقوية الدولار، مما يجعل السلع المقومة بالعملة الأمريكية أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى وتؤثر على الأسعار.

ومع استمرار ارتفاع معدلات التضخم، هناك الكثير من عدم اليقين بشأن كل من التوقعات الاقتصادية والتأثيرات المتأخرة لعشر زيادات في أسعار الفائدة منذ مارس 2022، ويبدو أن هناك استراحة من الزيادات مطروحة عند اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة لتحديد سعر الفائدة.

ويتوقع الاقتصاديون أن يرفع بنك كندا أسعار الفائدة مرة أخرى في يوليو إلى 5.00٪ بعد زيادة مفاجئة بمقدار 25 نقطة أساس الأسبوع الماضي. ومن المتوقع أيضًا أن يرفع البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية أخرى يوم الخميس لتهدئة التضخم المستعصي. لكن من المتوقع أن يحافظ بنك اليابان، الذي سيعلن عن خطته يوم الجمعة، على سياسته شديدة التساهل.

وفي الوقت نفسه، منحت أوبك + روسيا خط أساس أعلى قليلاً لإنتاج النفط، مما يعني أن روسيا يمكنها إنتاج المزيد بموجب الحصص الأخيرة مما تم الاتفاق عليه سابقًا.

في تلك الغضون، أثر التعافي المتقطع في الصين على أسعار النفط الخام، إذ تحولت نشوة سوق النفط العالمية عند إعادة فتح الصين إلى إدراك أن تصحيح الاقتصاد بعد ثلاث سنوات من القيود الوبائية سيكون جهدًا أصعب بكثير مما كان يعتقده الناس في البداية.

والصين هي أكبر مشتر للنفط الخام في العالم، وبينما انتعشت الواردات هذا العام، يشير الطلب على الأرض إلى تعافٍ أقل بكثير. لقد توقف الاقتصاد في الأشهر الأخيرة، وأبدى المتنبئون الذين روجوا لعودة سريعة إلى 100 دولار للبرميل في وقت سابق من العام هدوءًا تامًا.

ويمثل الطلب على النقل أكثر من نصف استهلاك البلاد من النفط، مع وجود الديزل في الجزء الأكبر منه. ويتم معالجة حوالي 20 ٪ من قبل صناعة البتروكيميائيات إلى مواد بلاستيكية وسلع استهلاكية. ويشكل توليد الطاقة والتعدين والزراعة والبناء الباقي.

ومع تحول الصين إلى وضع التحفيز لإنعاش النمو، ظهرت تحديات تواجه الاستهلاك مع اقتراب النصف الأول من العام من نهايته. وانتعش النقل بعد أن تخلت بكين عن سياسات صفر كوفيد في نهاية العام الماضي، مما رفع مستويات الازدحام في المدن الكبرى. وهذا يتضاءل الآن مع عودة المواطنين إلى الروتين المعتاد، ومشاهدة إنفاقهم مع تباطؤ الاقتصاد.

وكان الانتعاش الصناعي في الصين أسوأ من القطاعات التي تواجه المستهلك ولم ينتعش نشاط النقل بالشاحنات بالفعل. وبلغ متوسط الحجم اليومي للشاحنات التي تنقل البضائع من وإلى المصانع ومواقع البناء 6.1 ملايين في عام 2023، مقارنة بـ7 ملايين في العام الماضي.

وتشعر منتجات الطاقة الأخرى أيضًا بضيق قطاع التصنيع الأضعف. وانخفض سعر الغاز الطبيعي المنقولة على الشاحنات إلى المصانع التي تنتج مواد مثل الزجاج والسيراميك إلى ما يقرب من أدنى مستوى له في عامين.

وكان من المفترض أن يتضخم الطلب على وقود الطائرات في الصين. لكن التقدم في سنوات فك قيود السفر كان أبطأ مما كان متوقعا. إضافة للتوترات الجيوسياسية - بما في ذلك اضطرابات الرحلات الجوية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا - تعني أن الصين لا تزال معزولة نسبيًا، خاصة من الغرب.

وتمثل الرحلات الجوية الدولية من الصين ٪39 فقط من مستويات ما قبل الوباء، وفقًا لبيانات منصة السفر فلايت ماستر. وبالنسبة للرحلات إلى الولايات المتحدة، فإن الرقم هو ٪6.6 فقط، بعد أن حدد البلدان الرحلات الأسبوعية المباشرة بـ12 رحلة لكل منهما. ومن المتوقع زيادة الطلب على الطريق في وقت لاحق من العام إذا تم تخفيف القيود. في غضون ذلك، ستساهم العطلات في تايلاند بأكبر مساهمة في استهلاك وقود الطائرات في الصين.

وكانت الصين في موجة شراء النفط الخام حيث تراهن شركات التكرير على عودة سريعة للطلب في المصب. هذا لم يحدث وكل النفط الإضافي يتراكم الآن في صهاريج التخزين. ويقترب المخزون البري من أعلى مستوى له في عامين، وقد ازداد سوءًا بسبب الصيانة الموسمية في المصافي، مما يشير إلى أن

الواردات المستقبلية قد تكون معتدلة من هنا.

ويقدم نمو الائتمان في مايو الذي جاء أقل بكثير من المتوسط في السنوات الأخيرة علامة أخرى على أن تعافي الصين بعد كوفيد يفقد قوته. سيكون التباطؤ في النشاط الصيني أكثر وضوحا في بيانات مايو المقرر صدورها يوم الخميس.

من جهتها، تعتزم الولايات المتحدة شراء حوالي 12 مليون برميل من النفط هذا العام حيث تبدأ في إعادة ملء احتياطي الطوارئ المستنفد وسط انخفاض أسعار النفط الخام. ويشمل الرقم 3 ملايين برميل كان من المقرر بالفعل تسليمها في أغسطس و3 ملايين برميل إضافية من التماس أصدرته إدارة بايدن يوم الجمعة.

وقال متحدث باسم وزارة الطاقة الامريكية إنهم سيواصلون «البحث عن فرص لعمليات إعادة شراء إضافية حسب ظروف السوق والقيود المفروضة على عمليات احتياطي البترول الاستراتيجي». ويبلغ احتياطي البترول الاستراتيجي الذي تبلغ طاقته الإنتاجية أكثر من 700 مليون برميل أدنى مستوى له منذ 40 عامًا بعد انخفاض تاريخي بلغ 180 مليون برميل العام الماضي استجابة لغزو روسيا لأوكرانيا.

وكان تجار النفط يراقبون عن كثب بينما تبدأ الحكومة في إعادة تعبئة مخزون الطوارئ، حيث أن مشترياتها ستؤدي إلى تضييق الخناق على السوق. ويزداد الطلب على درجات الخام الحمضي التي تسعى إليها وزارة الطاقة نتيجة خفض أوبك + للإنتاج.

وقد يؤدي أي سحب إضافي على البراميل المحلية إلى ارتفاع أسعار النفط، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البنزين في منتصف موسم القيادة الصيفي وربما ثني إدارة بايدن عن تجديد الاحتياطي بكميات أكبر.

وكتب الشركاء في شركة الاستشارات كليرفيو اينرجي، التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، في مذكرة للعملاء، «يبدو أن وزارة الطاقة تتطلع إلى تجديد الاحتياطي في سلسلة من الامدادات الصغيرة بدلاً من الضخ الاكبر، ربما لتقليل الضغط الصعودي على النفط الخام في موسم القيادة الصيفي وموسم الانتخابات الرئاسية.»

الواردات المستقبلية قد تكون معتدلة من هنا.

ويقدم نمو الائتمان في مايو الذي جاء أقل بكثير من المتوسط في السنوات الأخيرة علامة أخرى على أن تعافي الصين بعد كوفيد يفقد قوته. سيكون التباطؤ في النشاط الصيني أكثر وضوحا في بيانات مايو المقرر صدورها يوم الخميس.

من جهتها، تعتزم الولايات المتحدة شراء حوالي 12 مليون برميل من النفط هذا العام حيث تبدأ في إعادة ملء احتياطي الطوارئ المستنفد وسط انخفاض أسعار النفط الخام. ويشمل الرقم 3 ملايين برميل كان من المقرر بالفعل تسليمها في أغسطس و3 ملايين برميل إضافية من التماس أصدرته إدارة بايدن يوم الجمعة.

وقال متحدث باسم وزارة الطاقة الامريكية إنهم سيواصلون «البحث عن فرص لعمليات إعادة شراء إضافية حسب ظروف السوق والقيود المفروضة على عمليات احتياطي البترول الاستراتيجي». ويبلغ احتياطي البترول الاستراتيجي الذي تبلغ طاقته الإنتاجية أكثر من 700 مليون برميل أدنى مستوى له منذ 40 عامًا بعد انخفاض تاريخي بلغ 180 مليون برميل العام الماضي استجابة لغزو روسيا لأوكرانيا.

وكان تجار النفط يراقبون عن كثب بينما تبدأ الحكومة في إعادة تعبئة مخزون الطوارئ، حيث أن مشترياتها ستؤدي إلى تضييق الخناق على السوق. ويزداد الطلب على درجات الخام الحمضي التي تسعى إليها وزارة الطاقة نتيجة خفض أوبك + للإنتاج.

وقد يؤدي أي سحب إضافي على البراميل المحلية إلى ارتفاع أسعار النفط، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البنزين في منتصف موسم القيادة الصيفي وربما ثني إدارة بايدن عن تجديد الاحتياطي بكميات أكبر.

وكتب الشركاء في شركة الاستشارات كليرفيو اينرجي، التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، في مذكرة للعملاء، «يبدو أن وزارة الطاقة تتطلع إلى تجديد الاحتياطي في سلسلة من الامدادات الصغيرة بدلاً من الضخ الاكبر، ربما لتقليل الضغط الصعودي على النفط الخام في موسم القيادة الصيفي وموسم الانتخابات الرئاسية.»

وقالت إدارة بايدن الخريف الماضي إن الهدف هو إعادة ملء الاحتياطي عندما تكون الأسعار عند أو أقل من 67 إلى 72 دولارًا للبرميل. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 14٪ هذا العام.

ومن المحتمل أن تكون مخزونات الخام الأمريكية قد ارتفعت الأسبوع الماضي جنبا إلى جنب مع مخزونات الوقود، حسبما أشار تقرير معهد البترول الأمريكي، يوم الأربعاء الذي يطابق توقعات السوق للبناء في جميع المجالات في مخزونات النفط.

وارتفع رصيد مخزون الخام الأمريكي بمقدار 1.024 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي في 9 يونيو، وفقًا لمعهد البترول الأمريكي الذي أعلن عن سحب 1.71 مليون برميل في الأسبوع السابق حتى 2 يونيو.

وبصرف النظر عن بناء مخزون الخام الإجمالي، استشهد التقرير بنمو مخزون قدره 1.502 مليون برميل على وجه التحديد في مركز كوشينغ، أوكلاهوما الذي يستقبل الخام الأمريكي. وفي الأسبوع الماضي، أبلغت عن بناء كوشينغ بمقدار 1.535 مليون برميل.

وعلى جانب الوقود، أبلغ التقرير عن ارتفاع مخزون البنزين بمقدار 2.075 مليون برميل وارتفاع مخزون نواتج التقطير 1.394 مليون برميل. وفي الأسبوع السابق، لاحظ التقرير زيادة 2.471 مليون برميل للبنزين و4.5 ملايين لنواتج التقطير.

وللأسبوع المنتهي في 9 يونيو، يتوقع المحللون أن تقوم إدارة معلومات الطاقة بالإبلاغ عن مكاسب مخزون النفط الخام بمقدار 1.482 مليون برميل، مقابل الانخفاض البالغ 0.451 مليون الذي تم الإبلاغ عنه خلال الأسبوع المنتهي في 2 يونيو.

وعلى جبهة مخزون البنزين، هناك إجماع على ارتفاع 0.637 مليون برميل فوق 2.746 مليون برميل في الأسبوع السابق. ويعتبر وقود السيارات البنزين هو منتج الوقود رقم 1 في الولايات المتحدة.

ومع مخزون نواتج التقطير، من المتوقع ارتفاع 0.922 مليون برميل مقابل ارتفاع الأسبوع الماضي 5.075

ملايين برميل. ويتم تكرير نواتج التقطير إلى زيت التدفئة والديزل للشاحنات والحافلات والقطارات والسفن ووقود الطائرات.

حوار يجمع كبار مسؤولي اليابان وأوبك

الرياض

أفادت صحيفة نيكي بأن اليابان ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اتفقتا على إقامة حوار بين كبار المسؤولين في وقت تتطلع فيه البلاد، وهي رابع أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى تعزيز أمن الطاقة.

والتقى المسؤول الياباني كي تاكاجي مع أمين عام أوبك هيثم الغيص في مقر المنظمة في فيينا يوم الثلاثاء، حيث ناقشا إمدادات الطاقة العالمية وتوقعات الطلب واتفقا على إطلاق خط اتصالات دائم.

وتعمل اليابان الفقيرة في موارد الطاقة على إضافة موارد متجددة إلى مزيج استهلاكها بهدف الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050، لكنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز الطبيعي المسال. ويمثل منتجو أوبك أكبر موردي النفط لليابان.

وبشكل منفصل، نقلت وكالة جيجي للأنباء يوم الثلاثاء عن مصادر أن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا يدرس زيارة السعودية والإمارات العضوين في أوبك خلال يوليو تموز، كما أنه قد يزور قطر.

ووفقاً لمصادر جيجي، من المتوقع أن يبحث كيشيدا سبل تحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام وضمان إمدادات مستقرة من الغاز الطبيعي المسال إلى اليابان.

معنويات إيجابية في أسواق النفط مع تباطؤ التضخم الأمريكي والتحفيز الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

وجد النفط الخام دعما خلال تعاملات أمس، مدفوعا بضعف الدولار إضافة إلى ترقب المتعاملين في السوق البيانات المحدثة من الولايات المتحدة بشأن الاحتياطي الاستراتيجي التي تشير إلى انخفاض بنسبة 33 في المائة مقارنة بـ12 شهرا ماضية، وتفاءلت السوق بعد أن أصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريرها حيث رفعت توقعاتها للإمدادات لعام 2023 بمقدار 200 ألف برميل يوميا إلى 101.3 مليون برميل يوميا بينما كشفت عن تراجع المعروض النفطي العالمي في أيار (مايو) بسبب تخفيضات «أوبك+» ومع ذلك كانت مخاوف الطلب هي ذات التأثير المهيمن على الأسواق أخيرا مع عمليات البيع في الأسابيع الماضية مدفوعة إلى حد كبير بعلامات التباطؤ في الاقتصاد العالمي.

وكشف تقرير الوكالة عن أن الطلب الصيني على النفط في نيسان (أبريل) استمر في الارتفاع مسجلا ارتفاعات قياسية بلغت 16.3 مليون برميل يوميا.

ويقول لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن الشكوك المحيطة بالطلب على النفط الخام ما زالت قوية حيث تجددت المخاوف حول الصين كما ظلت بيانات التضخم ومبيعات التجزئة ضعيفة لكن بيانات وكالة الطاقة الدولية قد تقطع شوطا ما لتخفيف المخاوف.

وذكروا أن الأسواق كانت قد توقعت توقفا مؤقتا عن رفع الفائدة وفي الوقت ذاته تستعد لاستئناف رفع أسعار الفائدة في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في تموز (يوليو) المقبل، معتبرين أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تقدم مزيدا من الدعم للدولار وبالتالي تؤثر في أسعار النفط.

في هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة إن أسعار النفط الخام تعاود التعافي نسبيا بفعل توقعات ازدهار الطلب في ضوء الاتجاه إلى إعادة ملء الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي، مشيرا إلى أن تخفيضات إنتاج أوبك في وقت سابق من الشهر عززت مكاسب الأسعار لفترة وجيزة ثم تم القضاء على المكاسب في يوم واحد قبل الاستمرار في تسجيل أدنى المستويات الأخيرة.

وأضاف أن المتغيرات في السوق النفطية متلاحقة وهناك إشارات متضاربة عن مسار أسعار كل من خام

برنت والخام الأمريكي مع كثير مما تجب مراقبته أثناء متابعة تداعيات اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة.

ويرى، سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف أن المعنويات الإيجابية تعود إلى سوق النفط الخام بعدما أدى مزيج من تباطؤ التضخم في الولايات المتحدة وجهود الصين لتحفيز اقتصادها المتعثر إلى دفع معنويات صعودية، لافتا إلى تأثير إبقاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي معدل فائدته الرئيسة بين 5 و5.25 في المائة.

وذكر أن ارتفاع أسعار النفط بشكل طفيف جاء على الرغم من تقدير معهد البترول الأمريكي بأن مخزونات الخام في الولايات المتحدة زادت الأسبوع الماضي بمقدار 1.024 مليون برميل مقارنة بتوقعات بانخفاض طفيف.

كما تشير التقديرات إلى زيادة مخزونات البنزين ونواتج التقطير لافتا إلى التأثير القوي لأرقام التضخم الأكثر إشراقا من الولايات المتحدة والمؤشرات على أن الصين تتخذ بالفعل خطوات لتعزيز نموها الاقتصادي، بحسب كورالي.

من ناحيته، يقول جوران جيراس مساعد مدير بنك «زد أيه إف» في كرواتيا إن إنهاء قيود كورونا وإعادة الفتح أدى إلى زيادة الطلب على النفط في الصين لكن بيانات الاقتصاد الكلي الأخيرة من أكبر مستورد للنفط الخام في العالم أثارت قلق المتنبئين والمحللين من أن الطلب قد لا يكون قويا كما كان متوقعا في البداية.

وأشار إلى أن مصافي التكرير الصينية باتت تستهدف بشكل رئيس النفط الروسي الرخيص، ولا سيما أن الصين والهند سوقان كبيرتان للنفط الروسي حاليا، وبيانات الجمارك أظهرت أنه مع عودة المصافي الصينية من الصيانة وبناء المخزونات قفزت واردات الصين من النفط الخام في أيار (مايو) إلى ثالث أعلى مستوى على الإطلاق.

أما ليندا تسيلينا مدير المركز المالي العالمي المستدام فترى أن الطلب العالمي يواجه تعثرات مؤقتة ولكن آفاقه إيجابية خاصة بعدما توقعت وكالة الطاقة الدولية – في أحدث بياناتها - أن العالم سيحتاج إلى 30.5 مليون برميل يوميا من «أوبك» في النصف الثاني من 2023 حيث سيستهلك العالم 103 ملايين برميل يوميا في الربع الثالث من 2023 مقابل 100.6 مليون برميل يوميا في الربع الرابع- 2022.

وذكرت أن السعودية تقود «أوبك+» نحو استعادة التوازن في السوق وهي تتحمل حاليا العبء الأكبر بخفض مليون برميل يوميا في تموز (يوليو)، ولكن هذا الأمر لن يستمر طويلا وسيحفز بقية المنتجين

على إجراءات مماثلة داعمة للسوق، مشيرا إلى أن تعافي الأسعار قادم حيث يتوقع بنك ستاندرد تشارترد في آخر تحديث للتوقعات أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 91 دولارا للبرميل هذا العام.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، زادت العقود الآجلة لخام برنت 76 سنتا، أو 1 في المائة، إلى 75.05 دولار للبرميل. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 63 سنتا، أو 0.9 في المائة، إلى 70.05 دولار للبرميل. وارتفع كلا الخامين أكثر من 3 في المائة أمس بتعزيز من آمال في ارتفاع الطلب على الوقود بعد خفض البنك المركزي الصيني فائدة الإقراض قصير الأجل. ويحفز وقف زيادات الفائدة النمو الاقتصادي والطلب على النفط، مما يدعم الأسعار.

وزادت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط في هذا العام 200 ألف برميل يوميا إلى 2.4 مليون برميل يوميا، وهو ما يسهم في رفع الكمية الإجمالية المتوقعة إلى 102.3 مليون برميل يوميا.

وتتجاوز أرقام توقعات الوكالة لنمو الطلب على النفط بشكل طفيف الأرقام الموجودة في توقعات «أوبك».

ومن جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 73.06 دولار للبرميل الثلاثاء مقابل 72.96 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أمس إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة وإن السلة خسرت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 75.46 دولار للبرميل.

«موانئ» السعودية تنشئ مركزاً لتزويد السفن بالوقود بقيمة مليارَي ريال في ميناء ينبع

الشرق الأوسط

وقعت الهيئة العامة للموانئ «موانئ»، وشركة «البانوفا» العالمية بالشراكة مع شركة «طرف الأغر»، اتفاقية إنشاء مركز متكامل لتزويد السفن بالوقود الذي يعد أحد مشاريع مركز رائد في ميناء الملك فهد الصناعي بينبع، وذلك بالشراكة مع وزارة الطاقة التي عملت على استقطاب كبرى الشركات العاملة في مجال تخزين وخلط المنتجات البترولية بما يدعم تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية.

ويستهدف المركز الجديد الذي تبلغ مساحته 393 ألف متر مربع، وبقيمة استثمارية تتجاوز ملياري ريال، إنشاء خزانات لتخزين وتجارة وخلط المواد البترولية، نظراً لحاجة الصناعات البترولية إلى هذا المشروع اللوجيستي، ووفقاً للخطة التشغيلية ولموقعها بميناء الملك فهد الصناعي بينبع، الميناء الأكبر على ساحل البحر في تحميل الزيت الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات، والقريب من خطوط التجارة بين أمريكا وأوروبا والشرق الأقصى.

وقَّع الاتفاقية من جانب الهيئة العامة للموانئ، نائب الرئيس للأعمال التجارية الأستاذ عبد اللّه بن منيف المنيف، والمدير التنفيذي لشركة «طرف الأغر» المهندس خالد بن محمد القحطاني.

يأتي ذلك تأكيداً للجهود التي تبذلها وزارة الطاقة بالشراكة مع «موانئ» لزيادة حصة المملكة في تموين الوقود للسفن العابرة والقادمة لموانئ المملكة على ساحل البحر الأحمر إلى 10 ملايين طن، وتحقيقاً لمستهدفات الهيئة زيادة عدد المناطق اللوجيستية إلى 30 منطقة بحلول عام 2030م؛ بما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجيستي عالمي ومحور التقاء القارات الثلاث.

وتعتزم الشركة العاملة في مجال إنشاء وتخزين وخلط المواد البترولية إنشاء هذا المشروع على مرحلتين، يتم في كل مرحلة إنشاء خزانات تتجاوز مساحتها 196 ألف متر مربع وسعة 1.2 مليون طن متر مكعب

وبطاقة استيعابية لكامل مراحل المشروع 2.5 مليون طن متر مكعب.

ويبلغ عدد الخزانات في كل مرحلة من مرحلتي تنفيذ المشروع 144 خزاناً بحجم 8.650 طن متري مكعب لكل خزان؛ تتنوع بين خزانات للديزل، و خزانات للبنزين، وخزانات لزيت الوقود الثقيل، إضافةً إلى خزانات لمواد بترولية أخرى، حيث إن سعة الخزان مرنة لتلبية احتياجات السوقين المحلية والعالمية، وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة وحسب المعايير العالمية.

يُذكر أن ميناء الملك فهد الصناعي بينبع هو بوابة انطلاق صادرات المملكة البترولية لدول العالم، والميناء الأكبر في تحميل الزيت الخام والمنتجات المكررة والبتروكيماويات على البحر الأحمر، حيث تصل مساحته إلى 6.8 كم2 وعدد أرصفة 34 رصيفاً و10 محطات وتتجاوز طاقته الاستيعابية حاجز 210 ملايين طن ويستقبل السفنَ حتى حمولة 500 ألف طن.

النفط يرتفع مع تراجع الدولار

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات الأربعاء، بفعل توقعات متفائلة إزاء نمو الطلب على النفط صادرة عن منظمة «أوبك» ووكالة الطاقة الدولية.

وبحلول الساعة 15:44 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.75 في المائة، إلى 74.85 دولار للبرميل. وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.70 في المائة، إلى 69.95 دولار للبرميل.

وارتفع كلا الخامين أكثر من 3 في المائة في جلسة الثلاثاء، بتعزيز من آمال في ارتفاع الطلب على الوقود بعد خفض البنك المركزي الصيني فائدة الإقراض قصير الأجل.

ودعم الأسعار، تراجع الدولار بعد توقعات المستثمرين، قبل إعلان الفيدرالي الأميركي قرار أسعار الفائدة، أن تتوقف اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة التابعة للبنك رفع الفائدة مؤقتاً، وسط حالة من عدم اليقين إزاء الآفاق الاقتصادية والآثار المستمرة لرفع الفائدة 10 مرات منذ مارس (آذار) 2022.

ويدعم رفع الفائدة الدولار، مما يجعل السلع المقومة به أكثر تكلفة لحائزي العملات الأخرى، ويؤثر على أسعار النفط. ومن شأن وقف الزيادات أن يحفز النمو الاقتصادي والطلب على النفط، مما يدعم الأسعار.

وزادت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط في هذا العام 200 ألف برميل يومياً إلى 2.4 مليون برميل يومياً، وهو ما يسهم في رفع الكمية الإجمالية المتوقعة إلى 102.3 مليون برميل يومياً. وتتجاوز أرقام توقعات الوكالة لنمو الطلب على النفط، بشكل طفيف، الأرقام الموجودة في توقعات «أوبك».

في غضون ذلك، قال تحالف «أوبك بلس» إنه منح روسيا مستوى أساس أعلى لإنتاج النفط بعد موافقتها على العمل مع عدد من المؤسسات البحثية والوكالات لمراجعة أرقام إنتاجها.

وتستخدم منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) مستويات الأساس المتعلقة بإنتاج النفط لتحديد المستويات التي يبدأ من عندها خفض الإنتاج. وتوقفت روسيا عن إعلان أرقام إنتاجها من النفط منذ أن فرض الغرب عقوبات على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا.

ومن شأن رفع مستوى الأساس أن يساعد روسيا على إنتاج كميات من النفط تفوق ما جرى الاتفاق عليه من قبل.

وقال تحالف «أوبك بلس» إنه بناء على أحدث الأرقام تم تعديل إنتاج روسيا من النفط الخام إلى 9.949 مليون برميل يومياً لشهر فبراير (شباط) 2023 بدلاً من 9.828 مليون برميل يومياً في السابق. وقال التحالف: «سيُعد هذا مستوى الإنتاج المحدث المطلوب من روسيا اعتباراً من يناير (كانون الثاني) 2024 إلى ديسمبر (كانون الأول) 2024».

وسوف تساعد هذه الخطوة روسيا على رفع الإنتاج بواقع 120 ألف برميل يومياً أو 6 ملايين طن سنوياً، وهو ما يكفي لتغذية مصفاة نفط صغيرة. وكانت منظمة «أوبك» قد وافقت في وقت سابق من هذا الشهر على تمديد خفض الإنتاج الحالي حتى العام المقبل.

وأشار بيان «أوبك» إلى أن الإنتاج الروسي وصل إلى 9.533 مليون في مايو (أيار) 2023، أي أقل بنحو 0.416 مليون عن فبراير 2023، وأقل قليلاً من الخفض الطوعي البالغ 0.5 مليون الذي تعهدت به البلاد في أبريل (نيسان) 2023.

في الأثناء، أفادت صحيفة نيكي بأن اليابان ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) اتفقتا على إقامة حوار بين كبار المسؤولين في وقت تتطلع فيه البلاد، وهي رابع أكبر مستورد للنفط في العالم، إلى تعزيز أمن الطاقة.

والتقى المسؤول الياباني كي تاكاجي مع أمين عام «أوبك» هيثم الغيص في مقر المنظمة في فيينا يوم الثلاثاء، حيث ناقشا إمدادات الطاقة العالمية وتوقعات الطلب، واتفقا على إطلاق خط اتصالات دائم.

تعمل اليابان الفقيرة في موارد الطاقة على إضافة موارد متجددة إلى مزيج استهلاكها؛ بهدف الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050، لكنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز الطبيعي المسال. ويمثل منتجو «أوبك» أكبر موردي النفط لليابان.

وبشكل منفصل، نقلت وكالة «جيجي» للأنباء يوم الثلاثاء عن مصادر أن رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا يدرس زيارة السعودية والإمارات خلال يوليو (تموز).

الشورى يطالب بتوسيع الطاقة الشمسية للمنازل

البلاد

طالب مجلس الشورى المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، بالعمل على تخفيض أسعار التذاكر الداخلية للطيران الاقتصادي (أديل) بما يتناسب ويحقق الهدف منها ، ويتماشى مع الممارسات العالمية.

جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس خلال جلسته أمس الأربعاء برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور مشعل بن فهم السُلمي، مؤكدًا ضرورة التأكد من جاهزية الخدمات الأرضية لاستقبال وإقلاع طائراتها في الوقت المحدد، وبالجودة المطلوبة.

وفي قرار آخر اتخذه خلال هذه الجلسة، دعا مجلس الشورى المركز السعودي لكفاءة الطاقة إلى دراسة إيجاد مبادرات وبرامج دعم للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية في المباني السكنية.

ودعا المجلس وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى وضع مؤشرات أداء خاصة بحجم مخزون ونوعية المياه الجوفية غير المتجددة، وتعزيز التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي؛ لضمان مواءمة مخرجات برامجها الأكاديمية، مع متطلبات سوق العمل ذات الصلة باختصاصات الوزارة.

مجمع صناعي للألواح الشمسية في ينبع

البلاد

بحث الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بينبع المهندس عبدالهادي الجهني ، مع وفد من شركة رؤية للصناعة والشريك التقني العالمي ، مشروع إنشاء وتشغيل مجمع صناعي لإنتاج مكونات الألواح الشمسية وسلاسل الإمداد لها، كما تم استعراض أهداف الشركة وتطلعاتها.

واجتمع الوفد مع المختصين بقطاع تطوير الإستثمار للاطلاع والتعرف على متطلبات تنفيذ المشاريع الصناعية بالهيئة الملكية بينبع، كما اطلع الوفد على عرض تعريفي لأبرزعوامل النجاح في مشاريع الهيئة الملكية بمدينة ينبع الصناعية كأهمية الموقع والمنطقة الجغرافية وتنوع الصناعات الموجودة فيها والبنية التحتية المتميزة والرائدة، مبدين إعجابهم بما شاهدوه من نهضة كبيرة تشهدها مدينة ينبع الصناعية إحدى المدن الصناعية بالمملكة وما تزخر به من مصانع عملاقة.

وكالة الطاقة الدولية تتوقع انكماشاً كبيراً في معروض النفط خلال أشهر

اقتصاد الشرق

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن تشهد أسواق النفط العالمية انكماشاً في المعروض بشكل كبير خلال الأشهر المقبلة، حيث تحد تخفيضات «أوبك+» للإنتاج من زيادة إمدادات النفط العالمية، فيما تتوقع زيادة بنحو 6٪ في الطلب العالمي على النفط بحلول 2028 ليصل إلى 105.6 مليون برميل يومياً.

قالت الوكالة في تقرير صادر اليوم الأربعاء إن أسواق النفط العالمية تعيد ضبط توازنها ببطء بعد ثلاث سنوات مضطربة بسبب جائحة كوفيد19- ثم غزو روسيا لأوكرانيا، حيث أدت أزمة الطاقة العالمية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا إلى تغيير غير مسبوق في التدفقات التجارية العالمية.

تتوقع الوكالة تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط تدريجياً خلال السنوات المقبلة إلى أن يتوقف تقريباً قبل نهاية العقد، حيث إن ارتفاع الأسعار والمخاوف التي أبرزتها أزمة الطاقة العالمية سرع من التحول نحو تقنيات الطاقة النظيفة.

توقعات الطلب حتى 2028

تقول الوكالة في تقريرها لسوق النفط على المدى المتوسط، «إنه وبناءً على السياسات الحكومية الحالية واتجاهات السوق، سيرتفع الطلب العالمي على النفط بنسبة 6٪ حتى عام 2028 ليصل إلى 105.7 مليون برميل يومياً، مدعوماً بالطلب القوي من قطاعي البتروكيماويات والطيران.. على الرغم من هذه الزيادة التراكمية، من المتوقع أن يتقلص نمو الطلب السنوي من 2.4 مليون برميل في اليوم هذا العام إلى 0.4 مليون برميل في عام 2028، مما يضع في الأفق ذروة الطلب».

أرجعت الوكالة توقعات تباطؤ الطلب في الأعوام القادمة إلى احتمالات تراجع استخدام النفط كوقود للنقل بعد عام 2026 حيث يؤدي التوسع في المركبات الكهربائية ونمو الوقود الحيوي إلى تقليل استهلاك النفط.

قال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية في تعليق ضمن التقرير: «إن التحول إلى الطاقة النظيفة يسير بخطى سريعة، ومع اقتراب بلوغ ذروة الطلب العالمي على النفط قبل نهاية هذا العقد مع تقدم صناعة السيارات الكهربائية وكفاءة الطاقة والتقنيات الأخرى، يتعين على منتجي النفط الانتباه بعناية إلى وتيرة التغيير المتصاعدة ومعايرة قراراتهم الاستثمارية لضمان انتقال منظم».

تباطؤ طلب الصين على النفط

توقعت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها تباطؤ نمو الطلب في الصين على النفط بشكل ملحوظ اعتباراً من عام 2024 فصاعداً. ومع ذلك يشير التقرير إلى أن الطلب المتزايد على البتروكيماويات والنمو القوي للاستهلاك في الاقتصادات الناشئة والنامية سيعوضان الانكماش المتوقع في الاقتصادات المتقدمة.

نمت الاستثمارات العالمية في التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما وإنتاجهما بنسبة ٪11 لتصل إلى 528 مليار دولار في عام 2023، وإذا استمر هذا المستوى من الاستثمار، سيكون كافياً لتلبية الطلب المتوقع في الفترة حتى 2028، بحسب التقرير.

تفترض توقعات الوكالة أن كبار منتجي النفط يحافظون على خططهم لبناء القدرة حتى مع تباطؤ نمو الطلب. وتتوقع أن يؤدي ذلك إلى طاقة إنتاجية فائضة لا تقل عن 3.8 مليون برميل يومياً، تتركز في منطقة الشرق الأوسط.

مع ذلك، تشير الوكالة إلى عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على توازن السوق على المدى المتوسط، بما في ذلك اتجاهات الاقتصاد العالمي غير المؤكدة، وسياسة «أوبك+» وصناعة التكرير الصينية.

أنس الحجي: دول أوبك والسعودية تأخذان زمام الأمور بالأسواق العالمية

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن قرار دول أوبك بمواصلة خفض إنتاج النفط حتى نهاية العام المقبل (2024)، بالإضافة إلى إعلان السعودية تطبيق خفض إضافي بمقدار مليون برميل يوميًا خلال شهر يوليو/تموز المقبل، يجعلان بالإمكان أخذ زمام الأمور في أسواق النفط العالمية.

وأضاف الحجي، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدمها بعنوان «قرار السعودية تخفيض الإنتاج.. بين التحوط وأخذ زمام المبادرة في السوق»، أن تحالف أوبك+ عليه أن يعلن خفضًا كبيرًا نسبيًا للإنتاج خلال يوليو/تموز، لإدارة السوق، وهذا مكتوب حرفيًا في التقرير الذي سبق اجتماع التحالف بيومين.

ولفت إلى أن الهدف من التخفيض هو أن تتسلم السعودية زمام الأمور؛ لذلك يجب النظر إلى منحنى الأسعار المستقبلي؛ إذ يجب أن يكون السعر خلال الشهر المقبل أعلى بشكل ملحوظ من الشهر الذي يليه وكذلك الشهر التالي؛ حيث يكون مرتفعًا في البداية ثم يتراجع.

منحنى أسعار النفط

يرى الدكتور أنس الحجي، أن هناك عدة أهداف من الخفض الذي مددته دول أوبك؛ الهدف الأول هو طرد المضاربين الذين يريدون تخفيض أسعار النفط من السوق، والثاني هو خفض المخزون.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حصص إنتاج دول أوبك بعد قرار الخفض الطوعي من يناير إلى ديسمبر 2024:

وأوضح الحجي أنه في حالة انخفاض منحنى الأسعار في المستقبل؛ لا يكون هناك حافز لتخزين النفط؛ لأن الأسعار المستقبلية أقل، وهذا أمر ينفع السعودية ودول أوبك+، ومن ثم فإن الهدف من إعلان المملكة تخفيض مليون برميل إضافية في يوليو/تموز، هو رفع الأسعار في الشهر الأول وانخفاضها في الأشهر التي تليه.

وأشار إلى أن الخفض الطوعي من شأنه طرد المضاربين الذين يهدفون إلى تخفيض الأسعار من جهة، وتخفيض المخزون في الدول المستهلكة من جهة أخرى، ولكن الإشكالية أن على السعودية أو دول أوبك أن تستمر في هذا شهريًا؛ لذلك هناك اقتراح بعقد الاجتماعات شهريًا.

وتابع: «لكن وزارة الطاقة السعودية كانت أذكى، وقالت إنها ليست في حاجة إلى الاجتماعات الشهرية؛ فأعلنت خفض مليون برميل إضافية في يوليو/تموز، ثم تنتظر حتى نهاية الشهر ثم تقول: أريد أن أمددها، أو تتراجع عن التمديد؛ لذلك ليس هناك داعٍ للاجتماع الشهري؛ لأن قرار الخفض طوعي في الأساس».

ولفت إلى أن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، يمكنه ببساطة أن يعلن قرار تمديد الخفض

أو وقفه، دون الحاجة إلى اجتماع دول أوبك؛ لأن القرار طوعي؛ إذ إن القرار سيكون وفق حاجة السوق إلى التمديد من عدمه.

وأضاف: «الفكرة الأساسية من الموضوع هنا هي أن يستمر هذا الشكل للأسعار المستقبلية؛ بحيث إنه دائمًا يكون الشهر الأول مرتفعًا وتكون الأشهر التي تليه أقل، والمحافظة على ذلك تتطلب هذه المعلومات التي ذكرها وزير الطاقة السعودي، بأن يكون الإعلان شهريًا، وهذا ما حدث فعلًا».

وأكد الحجي أن انخفاض أسعار النفط رغم كل ما حدث، لا يعني أي شيء؛ لأن الأسعار كانت ستنخفض أكثر بنحو 4 أو 5 دولارات، لولا تخفيض السعودية خلال اجتماعها مع دول أوبك، والذي كان له أثر مباشر في السوق.

انعكاسات تمديد خفض الإنتاج

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن تمديد خفض الإنتاج من جانب دول أوبك حتى نهاية العام المقبل 2024، له آثار وانعكاسات في السوق بشكل عام.

وأوضح أن الانعكاس الأول أن هذا التمديد لا يعني أنهم يريدون الالتزام بالتخفيض الذي أقروه حتى نهاية 2024؛ فالتمديد هو تمديد إداري فقط، لإبقاء هذا الاتفاق حيًا، بحيث إنه في أي وقت يحتاجون إلى تغييره يمكنهم الاجتماع بسهولة ضمن هذا القرار، دون الحاجة إلى مباحثات ولا مناقشات جديدة؛ فيمكنهم زيادة الإنتاج حسب حاجة السوق بكل بساطة.

وأضاف: «في ظل وجود تخفيضات طوعية، مع زيادة الطلب على النفط وارتفاع الأسعار، لا حاجة إلى اجتماع دول أوبك على الإطلاق؛ فالدول التي اختارت طوعيًا أن تخفض ستقوم تدريجيًا بزيادة إنتاجها، ولا أحد له حق التدخل لأن الخفض طوعي أصلًا».

ولفت إلى أنه إذا تجاوزت زيادة الطلب على النفط الانخفاضات الطوعية، عندها يمكن بسهولة الرجوع إلى الإطار نفسه الذي تم الاتفاق عليه، وزيادة الإنتاج؛ لذلك فإن فكرة تمديد اتفاق تخفيض الإنتاج حتى نهاية 2024 لا تعني أن التخفيض سيستمر؛ فهي فكرة إدارية فقط؛ لإبقاء الاتفاق حيًا للتحكم به صعودًا

أو هبوطًا.

ويوضح الجدول التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، توقعات الطلب على النفط من جانب أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية في 2023:

	منظمة أوبك	وكالة الطاقة الدولية	إدارة معلومات الطاقة الأميركية
نمو الطلب العالمي	2.33	2.2	1.56
إجمالي الطلب العالمي	101.90	102	100.99
نمو المعروض من خارج أوبك	1.43	1.5	1.89
إجمالي المعروض من خارج أوبك	67.19	67	67.58

الأمر الآخر -وفق الحجي- أنه في الاجتماع تغير شهر الأساس الذي حُسبت على أساسه الحصص الإنتاجية عندما خفضت دول أوبك إنتاجها في عام 2020؛ فالحصص تكون مبنيّة على شهر معين، وينطلقون من هذا الشهر، والمشكلة أن بعض الدول في ذلك الشهر تحديدًا كانت لديها مشكلة في الإنتاج؛ إذ إن إنتاجها قبله كان أكبر وبعده أكبر.

وتابع: «لكن في ذلك الشهر كان الإنتاج منخفضًا ومن ثَم ظُلمت، وهذا كلام الإمارات، التي ظلت لمدة طويلة تطالب بتغيير شهر الأساس لتنتج ما تريد أن تنتجه، وفي الوقت نفسه كانت هناك بعض دول أوبك التي تصادف أن إنتاجها في هذا الشهر كان مرتفعًا، ومن ثم حصلت على حصة إنتاجية أكبر من حقها».

لذلك -بحسب الحجي- كانت هناك ضرورة لتغيير شهر الأساس، لافتًا إلى أن هناك مشكلات شهدتها أسواق النفط خلال السنوات الماضية، بسبب جائحة كورونا والإغلاقات وغيرهما، ولكن الآن تغير شهر الأساس؛ فانخفضت حصص بعض الدول الإفريقية وزادت حصة الإمارات، ولكن كل هذا يبدأ في عام 2024.

وأشار إلى نقطة تجاهلها المراقبون، وهي أنه ستكون هناك زيادة في حصة الإمارات بنحو 200 ألف برميل يوميًا، وستكون هناك زيادة في إنتاج دول أوبك التي لا تخضع للحصص الإنتاجية مثل إيران وليبيا وفنزويلا، التي زار رئيسها السعودية مؤخرًا؛ لأنه لديه مشكلات كثيرة، ومن ثم ستكون هناك زيادات.

شركات سعودية تشتري 2.2 مليون طن من أرصدة الكربون بمزاد في كينيا

العربية

اشترت شركات سعودية أكثر من 2.2 مليون طن من أرصدة الكربون يوم الأربعاء بعدما استضافت العاصمة الكينية ما وصفه منظمو الحدث بأنها أكبر عملية بيع من نوعها في العالم.

ومن المتوقع أن ينمو حجم الطلب على تعويضات الكربون، وهي تعويضات تنتج من خلال مشروعات مثل التشجير أو استخدام وقود طهي نظيف، في ظل سعي الشركات إلى استخدام الأرصدة لمساعدتها على تحقيق أهداف هدف الانبعاثات الصفري.

وقالت شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية المنظمة للمزاد، إن نحو 16 شركة سعودية من بينها أرامكو والشركة السعودية للكهرباء دفعت 23.50 ريال سعودي (6.27 دولار) لكل طن متري من أرصدة الكربون. وصندوق الاستثمارات العامة السعودي ومجموعة تداول السعودية هما مؤسسا شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية.

وذكرت الشركة أن الأرصدة التي بيعت في المزاد معتمدة وتنتج عن مشاريع تتجنب الانبعاثات باستخدام تقنيات مستدامة أو إزالة الكربون من الغلاف الجوي.

وقالت الرئيسة التنفيذية لشركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية، ريهام الجيزي، لرويترز إن الخطوط السعودية كانت من بين المشاركين، إذ إن اعتماد الأرصدة يشمل تعويض انبعاثات الخطوط الجوية.

وأضافت الشركة التي نظمت أول مزاد لها في الرياض في أكتوبر/تشرين الأول لبيع 1.4 مليون طن من أرصدة الكربون، أن الاختيار وقع على كينيا لإبراز الحاجة إلى الاستثمارات في مشروعات المناخ.

وعلى الرغم من أن كينيا تصدر انبعاثات ضئيلة، إذ تسهم بأقل من 1٪ في الانبعاثات العالمية السنوية، فقد تضررت بشدة جراء تغير المناخ في الأعوام الماضية بحدوث حالات جفاف مدمرة تسببت في القضاء على المحاصيل وتدمير الحياة البرية ونفوق الحيوانات.

وقالت الجيزي «نحن هنا لتنفيذ ما نقول».

وتنظر الشركات إلى سوق الكربون الطوعي على أنها جزء مهم لمساعدتها على تحقيق أهدافها البيئية، إذ تسمح السوق للشركات بالاستثمار في المشاريع التي لا تولد الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

وفي ظل استهداف شركات كثيرة تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول 2050، من المقرر أن ينمو حجم الطلب على التعويضات على الرغم من فقد بعض الشركات اهتمامها بتحقيق ذلك بسبب مخاوف إزاء جودة بعض المشروعات، مما أدى إلى إطلاق دعوات من جانب المناصرين للمناخ والعاملين بالصناعة ومشترين محتملين آخرين لوضع قواعد أكثر صرامة.

وقال استشاريون في شركة ماكنزي إن السوق العالمية السنوية لأرصدة الكربون الطوعي، التي كانت قيمتها نحو ملياري دولار في 2021 بحسب منظمة إيكوسيستمز ماركت بليس غير الربحية، ربما تبلغ 50 مليار دولار بحلول 2030.

وقالت شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية إن نحو 70٪ من الأرصدة في مزاد يوم الأربعاء متولدة من مشروعات في إفريقيا.

وأضافت الشركة «يشمل هذا مشروعات توريد مواقد طهي نظيفة ومُحسنة في كينيا ورواندا، ومشاريع للطاقة المتجددة في مصر وجنوب إفريقيا».

شكراً